

المشهد السياسي

حكومة الاقرار باقية: نفايات وأمراض وتقنين ولا رواتب

تستمر الأزمة الحكومية بالتفاعل في انتظار جلسة غد. ومع كمّ التشاؤم المرتفع في ملفّ التعيينات ورواتب القطاع العام وأزمة النفايات وتقنين الكهرباء، تقف الحكومة على شفير الهاوية هن دون السقوط، فيما تحاول مبادرة «خجولة» من تيار المستقبل الوصول إلى تفاهم الحد الأدنى



مختلف القوى تتفهم ضرورة الحفاظ على الاشتباك تحت سقف الحفاظ على الحكومة (مروان طحطح)

في الوقت الذي تُسَعَّر فيه موجة الحرّ الأزمات الأخرى، كازدياد التقنين الكهربائي في معظم المناطق حتى 14 ساعة، ومنها مدينة بيروت وضواحيها بفعل ارتفاع حاجة المواطنين إلى التيار ورداءة الشبكات أمام الظروف المناخية القاسية، لا تقدم السلطة السياسية «المأزومة» سوى مزيد من العجز، ما يهدد الحكومة الحالية، المعطلة أصلاً، بالانفراط. وعلى رغم أجواء التشاؤم التي تتردد على السنة معظم الوزراء والنواب والمعنيين، إلا أن هؤلاء يكرّرون أن الحكومة اليوم تشكل «جهاز التنفس الاصطناعي» لجسد البلاد الغارق في غيبوبة، والنظام السياسي الذي يلفظ أنفاسه الأخيرة، وبالتالي فإن

مصادر المستقبل: نبذل مساعي اللحظات الاخيرة وهناك صيغ تطرح لحل عقدة التعيينات

مصادر في 8 آذار: سيناريو التمديد لرئيس الأركان مستمر في غياب أي مبادرة توافقية جديدة

الجميع يدركون ضرورة الحفاظ عليها في الحد الأدنى، ريثما يظهر البديل في واحات الصراعات والتسويات التي بدأت تختمر في الإقليم.

الرئيس تمام سلام الذي قدّم جلسة الخميس إلى الأربعاء، بسبب رحلته إلى السويس للمشاركة في احتفال افتتاح القناة الجديدة ولاستقبال جلسة الحوار بين حزب الله وتيار المستقبل في عين التينة، والذي سحب فتيل التوتر من مسألة آلية عمل الحكومة في الجلسة الأخيرة مكرراً تأكيداً على التوافق، «لا يعتبر جلسة الحكومة غداً محطة أو جلسة مفصلية»

القاء حكم سليمان على زهران

بعد أربعة أيام على الحكم بسجنه 6 أشهر وتخفيضها إلى غرامة قدرها 50 مليون ليرة في دعوى الرئيس ميشال سليمان ضده، ألقى القضاء الحكم الصادر ضد الصحافي سالم زهران عن محكمة الجزاء في عاليه لعدم اختصاصها بالدعوى التي تختص بمثلها محكمة المطبوعات بحسب القانون. وكان سليمان ادعى على زهران بسبب ما أدلى به الأخير في مقابلة على قناة «أو تي في» من معلومات حول «قيام سليمان بصفقات بيع اراض في محيط القصر الجمهوري يمنع بيعها في الأصل وتعيين مستشارين والقيام برحلات خارج لبنان على نفقة خزينة الدولة». القاضي المنفرد الجزائي في عاليه نجاة أبو شقرا حكمت على زهران بالسجن 6 أشهر وخفضتها إلى غرامة بقيمة 50 مليون ليرة تتراكم عن كل يوم تأخير. وكيل الدفاع عن زهران بلال الحسيني وسليمان فرنجيه، اعترضوا على الحكم الغيابي بحق زهران وسجله في محكمة قضاء عاليه. وأشارا في الاعتراض إلى أن هذه الدعوى «من اختصاص محكمة المطبوعات التي سبق وقدم أمامها الدعوى برئاسة القاضي الياس الخوري وليست من صلاحيات محكمة الجزاء في عاليه، وبالتالي يصبح الحكم الصادر بحق زهران بحكم الملغى وكأنه لم يكن». وعليه، يصر إلى تحديد جلسات استماع يحضرها وكيل الدفاع، أو رد الدعوى إلى مكانها الطبيعي في محكمة المطبوعات حيث يجب أن تكون، كون القضية تتعلق بحرية الرأي.

الجديدة يعطي التصعيد وخيارات المواجهة وتعطيل الحكومة زخماً أكبر». ويتوافق كلام مصادر 8 آذار مع ما أشارت إليه مصادر وزارية في التيار الوطني الحر من أن «الردّ على التمديد سيكون على طاولة الحكومة، وكذلك في الشارع»، وخصوصاً بعد تكرار الرئيس نبيه بري موقفه برفض الفراغ في القيادات الأمنية، مع تفضيله مبدأ التعيين طبعاً. وبدأ لافتاً أمس، إشارة رئيس حزب الكتائب اللبنانية النائب سامي الجميل إلى أن «التعيينات التي تحتاج إلى مجلس وزراء يجب عرضها عليه، والتعيينات التي لا تحتاج إلى مجلس وهي من صلاحية قائد الجيش، فمن حقه أن يأخذها». فيما تقول مصادر وزارية في فريق رئيس الحكومة إن

الأطراف السياسية المختلفة، يعمل عليها تيار المستقبل وغيره للتوصل إلى حل لأزمة التعيينات». إلا أن المصادر وصفت هذه الجهود بأنها «مساعي اللحظات الأخيرة»، مشيرة إلى أن «الجديد في الأمر أن أحداً لم يرفض البحث فيها». ومع تأكيد المصادر على السعي للحلحلة، تحتفظ الأخيرة بشيء من التشاؤم في حال فشل المساعي، «لأننا قادمون على دربكة في الشارع، وتعطيل العمل الحكومي وتأجيل التسريح للقيادات الأمنية».

مصادر وزارية في قوى 8 آذار أكدت لـ«الأخبار» أن «سيناريو التمديد لرئيس أركان الجيش لا يزال السيناريو الوحيد، في ظل غياب أي مبادرة توافقية جديدة». وتقول المصادر إن «غياب المبادرات

بحسب مقرّبين منه، على الرغم من استعمار الخلاف في ملفّ التعيينات الأمنية. وهذا لا يعني أن شيئاً ما على سبيل التفاهم قد جرى التوصل إليه حول ملفّ التعيينات، وخصوصاً مسألة التمديد لرئيس أركان الجيش العميد وليد سلمان أو إمكان تعيين بديل منه، إلا أن مصادر رئاسة الحكومة تؤكد تفهم مختلف القوى ضرورة الحفاظ على الاشتباك تحت سقف الحفاظ على الحكومة، ولو بالصيغة الحالية «أي شبه حكومة تصريف أعمال».

وحرص سلام على إبقاء أجواء جلسة الغد ضمن حدود «المقبول»، يتنازى مع ما أشارت إليه مصادر وزارية في تيار المستقبل عن «مساعٍ جديدة، وصيغ تبحث مع